CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

يُحظر **اقتباس** محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم

7 أيلول/سبتمبر 2009، الساعة 17/00 بتوقيت غرنيتش

(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت نيودلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 8 أيلول/ سبتمبر بتوقيت طوكيو

UNCTAD/PRESS/PR/2009/038*
Original: English

تخفيف تغير المناخ: عملية تغيير هيكلي
جاء في تقرير التجارة والتنمية لعام 2009 الصادر عن الأونكتاد أن البلدان النامية سوف تكسب، ولن تخسر، إذا ما انتهجت سياسات صناعية استباقية

[illegible] الصادر عن الأونكتاد إلى أن[1] **2009** [illegible].

[illegible] **"التكنولوجيا الخضراء"** و**"السلع البيئية".**

وقد صدر اليوم تقرير التجارة والتنمية لعام 2009 تحت عنوانين فرعيين هما **"التصدي للأزمة العالمية"** و**"تخفيف تغير المناخ والتنمية"**.

---

* للاتصال: Press Office:+41 22 917 5828 unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

(1) يمكن الحصول على **تقرير التجارة والتنمية لعام 2009** (TDR 2009) (رقم المبيع E.09.II.D16, ISBN 978-92-1-112776-8) من مكاتب بيع منشورات الأمم المتحدة على العنوانين المبينين أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في بلدان كثيرة. والسعر هو 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، وحُدد سعر خاص قدره 27.50 دولاراً في البلدان النامية وجنوب شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، و13.75 دولاراً في أقل البلدان نمواً. ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات فيما يخص أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إلى United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpublic@un.org؛ وفيما يخص الأمريكتين وشرق آسيا إلى United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, NY 10017, USA, tel: +1 212 963 8302 or +1 800 253 9646, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org. Internet: http://www.un.org/publications.

وثمة بحوث محددة تدل على أن الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الاحترار العالمي، إذا ما استمرت دون توانٍ، ستكون هائلة وسيكون التأثير السلبي شديد الوطأة بصفة خاصة في معظم البلدان النامية. ويمكن أن يصل الارتفاع في درجة الحرارة إلى 6 درجات مئوية بحلول نهاية القرن. ومن أجل تحسين إمكانيات التنمية والحد من الفقر، من الضروري تحقيق تخفيضات حادةٍ في انبعاثات غازات الدفيئة، الأمر الذي من شأنه أن يحد من ارتفاع درجة الحرارة بحيث يقتصر على زيادة تتراوح بين درجتين مئويتين ودرجتين ونصف بحلول عام 2050. إلا أن تحقيق هذا الهدف لن يكون ممكناً دون بذل جهود حازمة على صعيد السياسة العامة تُطلق عملية تغيير هيكلي في اتجاه أنماط من الاستهلاك والإنتاج أكثر مراعاة للمناخ في شتى أنحاء العالم.

ويلاحظ التقرير أن البلدان المتقدمة يجب أن تضطلع بالدور الرائد في تخفيف تغير المناخ. فهذه البلدان هي مصدر الجزء الأكبر من الانبعاثات المتراكمة لغازات الدفيئة في الجو، كما أنها تتمتع بقدرات اقتصادية وتكنولوجية وإدارية أكبر تمكنها من التحول بسرعة نحو اقتصاد "منخفض الكربون". ولكن الإسهام في تخفيف تغير المناخ هو أيضاً لمصلحة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويقول تقرير التجارة والتنمية إن تخفيف تغير المناخ هو أمر من شأنه أن يُحسِّن إلى حد بعيد إمكانيات التنمية والحد من الفقر في هذه البلدان. ويشير التقرير إلى أن انبعاثات غازات الدفيئة تتزايد بشكل حاد في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما في أكبر هذه الاقتصادات وأسرعها نمواً. وسوف يتواصل هذا التزايد ما لم تقم هذه البلدان باتخاذ إجراءات قوية لتغيير خليط أنواع للطاقة وأساليب الإنتاج والاستهلاك.

ويقول التقرير إن الابتكار في مجال المنتجات والعمليات لدعم تخفيف تغير المناخ لا يختلف اختلافاً أساسياً عن أنشطة الابتكار الأخرى؛ فهو ينشأ عن روح المبادرة في تنظيم المشاريع والسعي إلى تحقيق مكاسب تنافسية. لكنه بالنظر إلى أن تخفيف تغير المناخ قد أصبح يحظى باعتراف متزايد باعتباره منفعة عامة، فإن هذا الابتكار يتطلب أيضاً تدخلاً حكومياً مباشراً من خلال استحداث لوائح تنظيمية تفرض أو تحظر أشكالاً معينة من الإنتاج والاستهلاك، وتحدد معايير أداء فيما يتعلق بالانبعاثات، وتضع ضوابط صارمة فيما يتعلق بخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ويلاحظ الأمين العام للأونكتاد السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، في الاستعراض العام للتقرير، " حتى هذا اليوم، الاستثمارات في البحوث العامة والخاصة غير كافية لتنمية مصادر بديلة للطاقة وأساليب إنتاج أنظف، الأمر الذي جعل الأساليب الحالية للإنتاج والاستهلاك مقترنة دائماً 'بانبعاثات الكربون'". وأضاف قائلاً إنه "و بالتالي انه من الضروري وضع سياسات استباقية، بما في ذلك سياسات الإعانات والحيازة العامة لبراءات الاختراع، من أجل دفع عجلة التقدم التكنولوجي والتعجيل بعملية اللحّاق بالركب للتعويض عما فات نتيجة لنقص الاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإن التجربة تدل على أن التغير التكنولوجي يتقدم بوتيرة أسرع عندما يتولى القطاع العام زمام الريادة في أنشطة البحث والتطوير وفي التطبيق العملي للتكنولوجيات الجديدة".

ويذهب اقتصاديو الأونكتاد إلى أنه يجب النظر إلى تخفيف تغير المناخ باعتباره عملية تغيير هيكلي تترتب عليها أعباء تكيف بالنسبة للعديد من الأسر والشركات والاقتصادات، ولكنها تتيح أيضاً فرصاً جديدة هائلة للابتكارات المتعلقة بالمنتجات والعمليات، ونمو الدخل، ونمو العمالة. وهم يقارنون هذه العملية بعملية التحول نحو استخدام الآلات (الميكنة) أو استخدام المحركات أو العمليات الرقمية (الإلكترونية) وغير ذلك من عمليات التغيير الهيكلي التي حدثت في الماضي. كما يشير التقرير إلى الخبرات المستفادة من تجارب البلدان المتقدمة والنامية على السواء التي تدل على أنه من الممكن خلق العديد من أوجه التآزر و التكامل بين خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق أهداف التنمية.

ومن هذا المنظور، لا توجد أي عملية مفاضلة حتمية بين تخفيف تغير المناخ والنهوض بالتنمية. فمعظم التكنولوجيات اللازمة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة توجد بالفعل ولكن ثمة حاجة لتطبيقها على نطاق أوسع. ومن الضروري، بالإضافة إلى ذلك، زيادة تطوير واستخدام التكنولوجيات الجديدة والأنواع المتجددة من الطاقة. وهذا ينطوي على إمكانات كبيرة لتحقيق النمو: فأسواق الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الخضراء، فضلاً عن أسواق السيارات والإنشاءات والأجهزة التي تتميز بالكفاءة في استخدام الطاقة سوف تنمو بسرعة في العقود المقبلة - لربما بوتيرة أسرع من أي سوق أخرى. وبالتالي فإن تكاليف تغير المناخ، بالنسبة لكل بلد من البلدان، تتوقف على مقدار ما يمكن تحقيقه داخلياً من "قيمة مضافة" ناشئة عن إنتاج طاقة "غير أحفورية" ومعدات وأجهزة وسلع استهلاكية تراعي المناخ.

ويلاحظ التقرير "أن ثمة مجالاً كبيراً أمام الاقتصادات النامية في السنوات والعقود المقبلة لكي تستفيد من الفرص التي سوف تنشأ عن التغير الهيكلي في اتجاه استخدام مصادر متجددة للطاقة، وتكنولوجيات ملائمة للمناخ، ومعدات وأجهزة "منخفضة الكربون"، وأساليب استهلاك أكثر استدامة". ومن شأن المشاركة الناجحة في هذه الأسواق الجديدة أن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الجمع بين سياسات تخفيف تغير المناخ وتحقيق نمو أسرع. ولكن هذه العملية لا يمكن أن تُترك لقوى السوق وحدها، بل إنها تتطلب وضع سياسات صناعية مدروسة على نحو متقن تعزز خلق القدرات اللازمة لإنتاج مثل هذه السلع أو تحفز المشاركة في إنتاجها وتحسينها والارتقاء بها بعد ذلك.

ولا تزال السوق العالمية لـ "التكنولوجيات الخضراء" و"السلع البيئية" تخضع لهيمنة البلدان المتقدمة، ولكن عدة اقتصادات نامية أصبحت تستحوذ بالفعل على حصة متزايدة من هذه السوق، وسيكون من المهم أن تجعل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مسألة الاندماج في هذه السوق جزءاً من استراتيجياتها الإنمائية. ويقول تقرير التجارة والتنمية إنه "بالنسبة لبعض البلدان، يتيح تخفيف تغير المناخ إمكانيات لاستغلال المزايا النسبية الطبيعية، وبخاصة في إنتاج طاقة "منخفضة الكربون"، وهي مزايا لم تكن تحظى حتى الآن إلا بأهمية اقتصادية ضئيلة؛ كما أنه قد يتيح لبلدان أخرى فرصاً لبناء مزايا نسبية دينامية جديدة".

ويمكن للبلدان النامية أن تسهم في الابتكار في عمليات حماية المناخ وفي إنتاج السلع البيئية المكيفة مع الظروف المحلية المحددة واستغلال المزايا النسبية. كما يمكن لهذه البلدان أن تشارك في أسواق "التكنولوجيا الخضراء" و"السلع البيئية" من خلال الاندماج في سلاسل الإنتاج الدولية، وهو ما فعلته بلدان عديدة منها بنجاح في قطاعات أخرى من الصناعة التحويلية. إن اغتنام الفرص التي تتيحها الأسواق الجديدة السريعة النمو والاندماج الاستراتيجي في هذه الأسواق لا يشكلان تحديين جديدين. فقد كانا من العناصر الرئيسية في تصميم استراتيجيات ناجحة للتنويع والارتقاء الصناعي. وسوف يكون كل بلد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحاجة إلى وضع استراتيجيته الخاصة به فيما يتعلق بالاندماج في الأسواق الناشئة للمنتجات الجديدة التي تساعد في تحقيق أهداف خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وسيتعين أن تأخذ هذه الاستراتيجيات في الاعتبار الاحتياجات المحلية لـ "سلع بيئية" محددة وكذلك الإمكانيات المتاحة لإنتاج هذه السلع محلياً، بما في ذلك لتسويقها في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويمكن لأنشطة البحث والتطوير في المؤسسات العامة أن تدعم إقامة وتعزيز صناعات "التكنولوجيا الخضراء" و"السلع البيئية"، وذلك من خلال تسهيل إمكانية الحصول على براءات الاختراع وعن طريق تقديم دعم ضريبي ومالي لإنتاج المعدات والأجهزة والسلع الاستهلاكية المراعية للمناخ، كما يمكن لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الأهداف المحددة أن تشكل جزءاً من استراتيجية تصنيع تهدف إلى الاستفادة من التحول العالمي في اتجاه اقتصاد "منخفض الكربون". وكما في المجالات الأخرى التي تم فيها تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار على نطاق واسع في الماضي، يمكن للمشتريات الحكومية أن تؤدي دوراً حاسماً. ويقول التقرير إن السياسات الصناعة الاستباقية التي تركز تركيزاً خاصاً على الابتكار الملائم للمناخ وعلى إنتاج التكنولوجيا الخضراء والسلع البيئية هو أمر ذو أهمية خاصة في سياق استراتيجيات التنمية التي تتطلع إلى المستقبل، ذلك لأن حيز السياسات المتاح لاتخاذ تدابير دعم في هذا المجال هو أوسع مما هو عليه في مجالات أخرى لأنه غير مُقيّد بنفس القدر من القيود المتعلقة بالاتفاقات المتعددة الأطراف.

وإن حشد جهود الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ضمن الجهود المبذولة من أجل مكافحة الاحترار العالمي يمكن أن يُشجَّع إلى حد بعيد من خلال اتخاذ تدابير دولية مناسبة. وعلى ضوء المنفعة العامة التي يحققها الحد من تغير المناخ، يمكن تفسير أوجه المرونة التي يتسم بها اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تفسيراً يخفف من صرامة حماية براءات الاختراع، بوسائل منها السماح بالترخيص الإلزامي لاستخدام براءات الاختراع من أجل إنتاج معدات وسلع مراعية للمناخ وتقوم على استخدام تكنولوجيات وعمليات أخرى رفيقة بالمناخ. وسوف يكون هذا مماثلاً لحالة الإعفاءات الممنوحة لإنتاج الأدوية لخدمة الصحة العامة. كما أن المجتمع الدولي سيكون بحاجة إلى تعبئة موارد مالية إضافية لا من أجل مساعدة البلدان النامية على التكيف مع آثار تغير المناخ فحسب وإنما أيضاً لدعم مساهمة هذه البلدان في التخفيف من تغير المناخ.

*** ** ***